المزرعة العائلية في مصر

للمهندس الزراعي الدكتور عمر وهبي

مدرس الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة القاهرة

كثيراً ما تختلف الآراء فيما يتعلق بالحجم المثالي للمزرعة كوحدة إنتاجية زراعية تضمن الاستقرار في معيشة أفراد المجتمع الريفي. وما اختلاف الآراء إلا نتيجة لاختلاف الأسس المستعملة في مناقشة الموضوع الذي ينتهي في أكثر الأحيان إلى إثارة موضوع لا مفر من معالجته لأهميته القصوى كأساس للسياسة الزراعية التي يسعى أولو الأمر إلى انتهاجها في هذا العهد وهو موضوع المزارع العائلية.

إن المزرعة العائلية غير معروفة في مصر [1] كما هي معروفة في بعض البلدان الغربية الديمقراطية. كما أن معرفة تلك البلدان لفكرة المزرعة العائلية ينقصها شيء من الفهم الذي كثيراً ما يكون نتيجة تحيز واندفاع عاطفي يمليهما الوعي الاجتماعي السائد في الولايات المتحدة مثلا، لهذا يسعى ذوو الرأي إلى مطالبة حكوماتهم بتشجيع المزارع العائلية والعمل على انتشارها. وبما أن الظروف في مصر تختلف عنها في تلك البلاد لانحصار الوعي التقدمي في الطبقة المتعلمة الحاكمة فيجدر بنا أن نفترض قدرة الساسة الزراعيين نسبياً على التحكم في عوامل انتشار وتكييف المزارع العائلية في مصر.

---

(١) يستعمل لفظ المزرعة العائلية في مصر — تجاوزاً — في وصف النظام المتبع في فلاحة الملكيات الزراعية الصغيرة سواء أكانت مملوكة أم مؤجرة، وهذا نظام يمليه ازدحام السكان بالنسبة للأرض مما يولد البطالة المقنعة في الريف المصري، وليس الهدف من هذا النظام توافر الوحدات الاقتصادية الاجتماعية الزراعية (Agr. Socio - econ. Units) كما هو المقصود أو الواجب قصده من لفظ المزرعة العائلية بالمعنى الصحيح.

وقد سبق القول بأن إيجاد المزارع العائلية فى مصر يبدو كأساس للسياسة الزراعية المنتهجة فى الوقت الحاضر ، وهذه السياسة لها أهداف أهمها الارتفاع بالمستوى المعيشى للمجتمع الريفى ، وأظننا متفقين على هذا الهدف . من ذلك نرى أن انتشار المزارع العائلية — إذا سلمنا بوجوبه — يجب أن ينظر إليه كوسيلة من وسائل الوصول إلى هذا الهدف لا الهدف نفسه ، فإذا أخفق التحليل فى إظهار صلاحية هذه الوسيلة لرفع المستوى المعيشى للمجتمع الريفى أولينا ظهورنا للمزرعة العائلية ، أما إذا نجح هذا التحليل مبدئياً وجب على طالبى الأبحاث تطبيق الاعتبارات التى سترد فى التحليل على البيئات الزراعية المصرية المختلفة لتحديد أحجام وأنواع المزارع العائلية والتنبؤ بمدى نجاحها فى كل بيئة على انفراد على مر الزمن .

بما أن مقومات الهدف المرجو ، وهو الارتفاع بالمستوى المعيشى للمجتمع الريفى — هو النهوض بحالة أفراد هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية معاً فيجدر بنا أن نختبر كفاية الوسيلة المفترضة وهى المزرعة العائلية — بعد تعريفها — فى الوصول بنا إلى هذا الهدف . وتتكون هذه الكفاية من شقين يعملان معاً ويعتمد كل منهما على الآخر ، وهما : الشق الاقتصادي والشق الاجتماعى .

ماذا يقصد بالمزرعة العائلية ؟

كثيراً ما تختلف تعاريف المزرعة العائلية اختلافاً يؤدى إلى انحراف وتشعب التحاليل والنتائج طبقاً لتلك التعاريف : هل تعرف على أساس المساحة ؟ أم على أساس القدرة الإنتاجية ؟ أم على أساس كمية دخل الفرد بالمزرعة ؟ وهل يتحتم فى المزرعة العائلية تملك الأرض ورأس المال ؟ أم يتحتم اتباع نظام دورة وزراعة محاصيل معينة باستعمال وسائل زراعية معينة ؟ — كل هذه التعاريف قد تنحرف بنا عن مقصدنا لخلوها من العنصر الأساسى فى الموضوع وهو العنصر الاجتماعى « العائلة » .

وإذا ما تصورنا مزرعة عائلية فأول ما تطرق أذهاننا مزرعة تدار وتفلح بعائلة

مكونة من رجل وزوجته وأولادهما اللذين تتراوح أعمارهم بين الطفولة المعالة والشباب المساهم فى العمل بالمزرعة ـ قبل سن الزواج ـ ، لذلك يشترط فى المزرعة العائلية إدارتها وفلاحتها بأفراد أسرة واحدة ، ويستلزم ذلك إقامة الأسرة فى المزرعة . أما مساحة المزرعة ومقدار رأس المال المثل فى المانى والآلات والمهمات اللازمة للمزرعة العائلية فيحددان بالقدر الكافى لاستغلال مجهود أفراد العائلة كله بحيث تتساوى كفاية الأفراد الإنتاجية بالكفاية الإنتاجية لمثيلهم فى أبواب النشاط الاقتصادى الأخرى (١) وكذلك يشترط ألا تزيد المساحة أو تنقص كفاية الأدوات المزرعية بحيث تترتب عليها الحاجة إلى معونة خارجية بجانب مجهود أفراد العائلة . وتستثنى من ذلك الحاجة إلى عمال زراعيين فى مواسم الجمع والحصاد وكذلك فى المرحلة الانتقالية للعائلة كى يبلغ نموها الحجم المتوسط الشائع فى المجتمع . وتنشأ هذه المرحلة الانتقالية إما نتيجة بدء الرجل فى تكوين أسرة أو نتيجة زواج الابن الأكبر وتركه المزرعة مع صغر سن الابن الذى يليه وقصوره عن مساعدة أبيه .

من ذلك نرى أن تملك الأرض كلها أو رأس المال كله ليس شرطا من شروط قيام مزرعة عائلية ، ولكن المهم هو تملك عنصر الإنتاج الانسانى ، وهو عنصر العمل وانحصاره فى أفراد العائلة . كذلك يجب فصل المزرعة العائلية عن المزرعة التعاونية أو مزرعة الشركاء أو أى نوع آخر يخرج عن التفسير السابق ذكره . وقد حرصنا على هذا الفصل لأهمية انفراد العائلة ـ فى المزرعة العائلية ـ بعمل جميع القرارات وتحمل جميع المسئوليات الخاصة بإدارة المزرعة من تنظيم وتنفيذ .

الشق الاقتصادى من كفاية المزرعة العائلية :

تحتم النظريات الاقتصادية الخاصة بالانتاج اعتبار المزرعة ـ مهما كان نوعها ـ

---

(١) يراعى فى حساب ومقارنة الكفاية الإنتاجية لأفراد المجتمع الريفى بأفراد المجتمع الحضرى تلك القيم غير المادية التى يعتبرها أفراد المجتمع الريفى كالعمل بالقرب من الطبيعة والبعد عن متاعب المدينة والاستقلال إلى غير ذلك .

مشروعا إنتاجيا ، فهى إذن وحدة إنتاجية لها إدارة واحدة تقوم بعمل جميع القرارات الخاصة بالإنتاج مستهدفة فى ذلك الحصول على أكبر ربح ممكن فى نطاق عدد من السنين يحدده الأفق الاقتصادى (Economic Horizon) للمدير . ويتوقف بعد هذا الأفق الاقتصادى على ثقة المدير بالمستقبل ، كما تؤثر شخصية المدير فى قراراته التنظيمية من حيث درجة تفضيله متوسط ربح قليل نسبيا ، ولكنه مستقر على متوسط ربح كبير نسبياً وإن كان متقلبا . وفى هذا يدخل عنصر المخاطرة الذى هو من أهم خصائص مدير المشروع الإنتاجى .

وعلى حسب هذا الاعتبار تخضع المزرعة العائلية — كغيرها من المزارع — لقوانين الانتاج التى يمكن تلخيصها فى : كفاية ربط عناصر الإنتاج بعضها ببعض بنسب خاصة فى سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن دون الإضرار بالخواص الطبيعية لهذه العناصر .

وهنا نتساءل : هل يمكن للمزرعة العائلية أن تتبع الوسائل الحديثة للزراعة التى تقتضى الحصول على الكثير من رأس المال (١) ؟ وهل تتعارض طبيعة المزرعة العائلية مع مبدأ المحافظة على خواص الأرض الطبيعية ؟ وهل تؤثر الأخطار الجوية والحشرية والفطرية فى مدى نجاح المزرعة العائلية أكثر من غيرها ؟ وهل فى إمكان المزرعة العائلية أن ترسم خطة إنتاجية من سنة إلى سنة تتمشى مع التقلبات السعرية للمحاصيل الزراعية ؟ وهل فى إمكانها سرعة تعديل هذه الخطة إذا ما تغير حال السوق فجأة .

إذا ما أجبنا على هذه الأسئلة نكون قد حددنا مركز المزرعة العائلية اقتصاديا كوحدة إنتاجية بالنسبة للمزارع الأخرى التى لا تنطبق عليها شروط المزارع

---

(١) تبعاً لتعريفنا للمزرعة العائلية يجب أن يتوافر — كما ونوعاً — عنصر الأرض ، رأس المال بحيث يكفل لعنصر العمل الذى يتركز فى العائلة استغلاله على أحسن وجه .

العائلية (١) ، كما يجب ألا يغيب عن بالنا أن المزرعة العائلية علاوة على كونها وحدة إنتاجية فإنها أيضا وحدة استهلاكية ، فهل تكفل المزرعة العائلية لأفراد العائلة المزرعية إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ، أم أن هناك تعارضا بين الجانب الانتاجى والجانب الاستهلاكى فى المزرعة ؟ هل تدعم موارد المزرعة الإنتاجية على حساب رفاهية العائلة نتيجة للارتباط الوثيق بين الانتاج والاستهلاك ، أو تستنفد على مر الزمن هذه الموارد فى سبيل المحافظة على مستوى معيشة العائلة المزرعية ؟

إذا ما تصورنا مزرعة تنطبق عليها شروط المزرعة العائلية من استيعاب جميع جهدأفرادها أمكننا تصور وحدة إنتاجية يسمح حجمها (Scale & Operation) مع صغره بالانتاج إلى الحد الأدنى لمتوسط التكاليف . أى أن تعريف المزرعة العائلية يتضمن سعة إنتاجية تمكن المدير من خفض متوسط التكاليف إلى الحد الأدنى الذى يدعم الكفاية المزرعية . وربما استثنيت من ذلك بعض المزارع العائلية التى تستدعى طبيعتها استخدام نسبة كبيرة من رأس المال غير القابل للتجزئة ، وعلى العموم يمكن التغلب على هذه العقبة فى مصر بتشجيع استخدام الآلات الحديثة المعدّة للمزارع الصغيرة.

إذا كانت هناك عقبة أمام المزارع العائلية فى سبيل الوصول إلى حالة مثالية للكفاية الانتاجية فلعل تلك العقبة تتركز فى صعوبة الحصول على رأس المال الكافى الذى يكفل ربط عناصر الانتاج بالنسب المرغوبة . وإن كانت هذه العقبة تقف أمام الإنتاج الزراعى فى مصر عامة ، غير أنها أشد تأثيرا فى درجة نجاح المزارع الصغيرة التى يطلق عليها تجوزا مزارع عائلية لصعوبة تقديم الضمانات وتعقد الاجراءات التسليفية الزراعية . وإذا ماقلت نسبة رأس المال عن النسبة المثالية

---

(١) يجب أن نأخذ فى الاعتبار أننا هنا وفى جميع مراحل التحليل نقارن بين أنواع مختلفة من النظم المزرعية وليس بين وحدات فى نظام واحد ، إذ أن الغرض الضمنى هنا أن النظم المزرعية التى نقارن نظام المزرعة العائلية بها قد بلغت حد الكمال النسبى فى نطاق هذه النظم ، فإن المقارنة هنا هى كمقارنة أرباح صناعة الأحذية مثلا بأرباح صناعة الزجاج وليست كمقارنة مصنع أحذية ناجح بآخر فاشل .

فى المزرعة العائلية فمن المنتظر أن يحدث إحلال وحدات من العمل محل النقص فى رأس المال بدرجة حدية متناقصة (Diminishing marginal rate) وهذا يقلل من الكفاية الإنتاجية للعمل الذى يتركز فى أفراد العائلة المزرعية . وربما كانت القلة النسبية لرأس المال فى المزارع العائلية سبباً فى شدة تنافس معيشة أفراد العائلة من جهة ، وصيانة موارد المزرعة الإنتاجية من جهة أخرى على رأس المال ، هذا وتحدد نتيجة هذا التنافس بدرجة حرص العائلة المزرعية على التمسك بمستوى معيشى معين . ولا تتنافى ندرة رأس المال فى المزارع العائلية ومقدرة أفراد العائلة على الادخار بالنسبة لأفراد عائلة حضرية متساوين معهم فى الدخل ، إذ من المنتظر أن تشجع العلاقة الوثيقة بين الوحدة الانتاجية والاستهلاكية فى المزرعة العائلية مع قلة الثقة فى المستقبل واستعداد الابن الأكبر لترك المزرعة والزوج إما إلى مزرعة أخرى أو إلى المدينة — من المنتظر أن يشجع كل هذا ارتفاع نسبة الادخار بين أفراد المزرعة العائلية .

أما عن المرونة الانتاجية فإنه من المعروف أن الإنتاج الزراعى أكثر ثباتا وأقل مرونة من الإنتاج الصناعى نظراً لكبر نسبة رأس المال الثابت المستمر فى المزرعة عنها فى المصنع ، وبالنسبة للانتاج الزراعى عامة تدعو طبيعة المزرعة العائلية « تملك معظم الموارد الإنتاجية خصوصاً العمل » إلى الاعتقاد بضعف قابلية العائلة المزرعية لتعديل الخطة الإنتاجية « التوسع أو الانكماش فى الإنتاج » بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية الفجائية . والحقيقة أن هذا العجز « أو عدم المرونة » من جانب المنتجين الزراعيين عامة والمزارع العائلية خاصة يعتبر فائدة كبرى للاقتصاد القومى خصوصاً فى أوقات الكساد ، إذ لو استجاب إنتاج الأغذية للتغيرات الاقتصادية التى تسببها الدورة التجارية (Business Cycle) كما يحدث فى الصناعة لاشتدت نسبياً وطأة حالة الركود التى ينتهى بها الرواج والتى تعلن إقبال الكساد .

تحدث ظاهرة الثبات النسبى للانتاج الزراعى كنتيجة لما تختص به العائلات المزرعية من القدرة (والعمل) على الإنتاج ، على حساب مستواهم المعيشى وهو ما يزيد من عدد المنتجين الزراعيين « تحت الحديين » ويطيل فترة الإنتاج

« تحت الحدى » ، وتسبب تلك الخاصية عجز العائلة المزرعية عن عمل التعديلات الضرورية فى إنتاجها الزراعى ، يزيد من حدة تلك الحالة أن المسكن فى المزرعة العائلية يكوّن جزءا جوهريا من المشروع المزرعى ، وهو يخل بالنسبة المثالية لرأس المال المستمر فى المبانى من جهة ، والقيمة الإنتاجية للمزرعة من جهة أخرى .

الشق الاجتماعى من كفاية المزرعة العائلية :

تعتبر المزرعة العائلية بوصف خاص وحدة اقتصادية اجتماعية تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، وتحدد درجة نجاح المشروع المزرعى فى أداء رسالته . لهذا كان علاج الشق الاجتماعى جزءاً متمما لتصوير مهمة المزرعة العائلية فى رفع مستوى معيشة المجتمع الريفى .

ماهى التسهيلات الاجتماعية التي تكفلها المزرعة العائلية لأفرادها ؟ وهل تكفل لهم الاطمئنان فى المعيشة بحيث تتهيأ فرصة التعليم أمام أفراد الأسرة وتؤدى إلى ارتفاع مستواهم الصحي كنتيجة أولى ؟ هل تكفل لهم الحصول على أوقات فراغ اختيارية (Leisure) يمكن استخدامها فى أغراض الترفيه بحيث تزيد قدرتهم الانتاجية ؟ وأخيرا : كيف يؤثر هذا الوضع من الإنتاج الزراعى فى بناء كيان اجتماعي صالح لأفراد مجتمع المزارع العائلية ؟

من المعروف ان هناك عوامل كثيرة تؤثر فى طمأنينة العائلات المزرعية الصغيرة بصفة عامة ، وتقلل من ثقتهم فى المستقبل ، ومن هذه العوامل الايجارات القصيرة الأجل ، وقلة الموارد خصوصا رأس المال ، والأخطار الجوية والحشرية والتقلبات السعرية التى تؤثر فى استقرار الدخول . وفى ضوء تعريف المزرعة العائلية يمكن استثناء أفرادها من التأثر ببعض هذه العوامل تأثرا يزيد من طمأنينتهم بالنسبة لأفراد النظم الزراعية الأخرى ، ويترتب على ذلك تهيؤ الفرصة التعليمية ـ بصورة نسبية تتوقف على مقدار التسهيلات المعطاة من الدولة للمجتمع الريفى ـ لمجتمع المزارع العائلية التى تؤدى إلى النهوض بالمستوى الصحى ، وإننا على وجه عام إذا قارنا

أفراد أى مجتمع ريفى بأفراد حضرى [١] مساو له فى دخول أفراده — النقدى أو الحقيقى — نجد أن الوعي التعليمى والصحى مرتفع فى المجتمع الحضرى بالنسبة للمجتمع الريفى . وإذا امتاز فى هذا الشأن مجتمع المزارع العائلية على مجتمع المزارع غير العائلية فإنه لا زال متأخرا بالنسبة للمجتمع الحضرى المساوى له فى المستوى الاقتصادى .

وأكثر الإنتاج الزراعى يتصف بموسميته ، ولهذا تكثر بين أفراد العائلة الزراعية البطالة المقنعة التى تسببها كثرة أوقات الفراغ الجبرى خصوصا أن الكثرة من المزارعين ليست لديهم القدرة على حسن استغلال أوقاتهم أو مواردهم . وبما أن أوقات الفراغ عند المزارعين جبرية أو غير مرسومة فمن المنتظر ألا تستغل هذه الأوقات فى الترفيه لأنها مفروضة وليست مأخوذة . ولا يمكن استثناء أفراد المزرعة العائلية فى هذا الشأن إلا إذا نهضت المزارع العائلية بمجتمعها (المكوّن) إلى مستوى يمكنها من شغل معظم أوقات الفراغ بصناعات يدوية لاتحتاج لآلات أو رأس مال كبير بحيث يتحول الباقى من أوقات الفراغ المفروضة إلى أوقات فراغ مأخوذة تستغل فى الترفيه المنظم الذى يؤثر فى كفاية الفرد الانتاجية بطريق غير مباشر.

هذا وتحسين المستوى الاجتماعي ، بعناصره المختلفة ، لأفراد المزارع العائلية على وجه عام يتأتى كنتيجة مباشرة وحتمية وان كان الزمن مع التوجيه يلعبان دورا ما فى إظهارها ، لرفع كفايتهم الانتاجية إلى مستوى يشعر الفرد معه بحاجته إلى الحصول على مستلزمات الحياة غير المادية من خدمات وغيرها . ويستلزم الوصول إلى هذا الوضع شعور أفراد المزارع العائلية بكيانهم فى مجتمع متجانس تشترك فيه المصالح والأهداف .

ولو بحثنا فى إمكانية تكوين هذا المجتمع فى مصر — فى ضوء معارفنا عن طبيعة الأفراد فى الريف وظروفهم الاقتصادية — لنظرنا إلى الموقف كنظام تحت حدى (Submarginal System) يتكون من عوامل مختلفة الأوزان « الوزن

---

(١) يقصد بالمجتمع الحضرى هنا ذلك المجتمع الذى يقوم على الصناعة ، وعلى ذلك يمكن اعتبار البلاد الكبرى فى مصر كالقاهرة نصف حضرية ، إذ أن جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادى فيها مبنى على خدمات ومشروعات تجارية ضئيلة الحجوم .

الأكبر للعامل الاقتصادى » تتغير أوزانها النسبية « بالنسبة لبعضها البعض » كلما زادت قيمها المطلقة إلى أن يصل هذا النظام إلى المرحلة الحدية حيث تثبت الأوزان « الأهمية » النسبية لهذه العوامل . وعند هذه المرحلة يمكن الحصول على مجتمع المزارع العائلية تختلف مشاكله عن المشاكل التى تهمنا عند البدء فى تكوينه ، أى أن تكوين هذا المجتمع يستلزم فى البداية بذل الجهد لإيجاد فرص الإنتاج لأفراد المزارع العائلية لتحسين مستواهم الاقتصادى إلى درجة يمكن عندها أن نخص الناحية الاجتماعية بجزء من ذلك الجهد يزيد كلما ارتفع المستوى المعيشى للمجتمع .

تلقيح النخيل *

أولا — جربت طريقة التلقيح الشائعة فى مصر ، والتى تتكرر فيها مرات صعود النخلة لتلقيح كل إغريض مؤنث بعد تفتحه وفى وقته المناسب على بعض أصناف البلح العراقية كالبلح البرحى والسكرى فلم تظهر أية زيادة فى السوباطات الناتجة عن هذه الطريقة إذا قورنت بالسوباطات التى نتجت بالطريقة العراقية العادية ، فكأن اتباع طريقة التلقيح المصرية على الأصناف العراقية لم يزدها إلا استنفادا للوقت والجهد والنفقات .

ثانيا — جربت طريقة التلقيح المتبعة بالعراق فى بعض الأصناف المصرية كالسماني والزغلول ، وهى الصعود فوق النخلة إذا بدأ إغريضان أو ثلاثة أغاريض مؤنثة فى التفتح لتلقيحها ، وفى نفس الوقت تشق الأغاريض المقفلة باليد وتلقح دون حاجة إلى تكرار الصعود ، فلم يشاهد أى فرق ملحوظ بين وزن السوباطات الناتجة عن التلقيح بهذه الطريقة ووزن السوباطات الناتجة بالطريقة المصرية العادية .

ومما سبق نستنتج أن انشقاق الغلاف الخارجى للاغريض المؤنث ليس شرطا ضروريا ما دمنا نجد على النخلة الواحدة إغريضين أو ثلاثة انشقت انشقاقا طبيعيا .

---

* ملخص بحث للمهندس الزراعى عز الدين فراج فى قسم البساتين بكلية الزراعة فى جامعة القاهرة ، نشر بمجلة العلوم الزراعية « العدد الأول — المجلد السابع » الصادر فى يونيه سنة ١٩٥٤